محكمة العدل الدولية

قضية

بين جمهورية آليكانتو (المدّعية)

وكومنويلث راڤيسيا (المدّعى عليها)

تم تقديمها إلى محكمة العدل الدولية
حول الخلافات بين الدول
فيما يتعلق بالخلافات بين البلدين
حول "عملية توفير الملجأ"

تم تقديمها إلى المحكمة بشكل مشترك في 30 أيلول / سبتمبر 2008

تبليغ مشترك موجه إلى دائرة التسجيل في المحكمة:

لاهاي في 30 أيلول / سبتمبر 2008

نيابةً عن جمهورية آليكانتو ("المدعية")، وكومنويلث راڤيسيا ("المدعى عليها")، وإستناداً إلى أحكام المادة 40 (1) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يشرفنا أن ننقل إليكم نسخة أصلية من القضية ليتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية حول الخلافات بين المدعية والمدعى عليها حول "عملية توفير الملجأ"، والموقعة في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في 30 أيلول / سبتمبر 2008.

سفير جمهورية آليكانتو لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير كومنويلث راڤيسيا لدى مملكة الأراضي المنخفضة

قضية

تم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية من قبل

جمهورية آليكانتو، وكومنويلث راڤيسيا

حول الخلافات بينهما فيما يتعلق

بـ "عملية توفير الملجأ"

إن آليكانتو و راڤيسيا،

إذ تدرك الخلافات الناشئة بينها حول "عملية توفير الملجأ" وقضايا اخرى؛

وإذ تعترف بأن الأطراف ذات الصلة لم تتمكن من تسوية خلافاتها عن طريق التفاوض؛

وإذ ترغب في تعريف القضايا التي سيتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية؛

لذا فإن الأطراف قد توصلت إلى رفع هذه القضية:

المادة 1

تقوم الأطراف بتسليم المسائل التي تتضمنها هذه القضية (إضافةً إلى الإيضاحات التي ستلي ذلك) إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للمادة 40 (1) من النظام الأساسي للمحكمة.

المادة 2

أ) إن المحكمة مطالبةٌ بإتخاذ قرارٍ حول القضية إستناداً إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي العام، وكذلك أية معاهدات قابلة للتطبيق.

ب) إن المحكمة مطالبة كذلك بتحديد العواقب القانونية، بضمنها حقوق وواجبات الأطراف، والتي تنشأ من حكمها الذي سيصدر بشأن المسائل التي تتضمنها القضية.

المادة 3

أ) سيتم تنظيم جميع المسائل الإجرائية والقواعد وفق أحكام القواعد الرسمية لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2009.

ب) تطالب الأطراف المحكمة بأن تصدر أمراً حول وجوب أن تتكون المرافعات المكتوبة من المذكرات المقدمة من جميع الأطراف وبتاريخ لا يتعدى التاريخ المحدد في الجدول الرسمي لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2009.

المادة 4

أ) تقبل الأطراف بأي حكم يصدر من المحكمة على أنه نهائي ومُلزِم لهم وستقوم بتنفيذه كاملاً وبحُسن نية.

ب) تدخل الأطراف بعد النطق بأي حكم، في مفاوضات حول سبل تنفيذه.

وبناءً على ما تقدم، فإن الموقعين أدناه، والذين هم مفوضون بالتوقيع، قد قاموا بالختم والتوقيع على هذه القضية المقدمة.

كُتب في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في الثلاثين من أيلول/سبتمبر 2008، بثلاثة نسخ باللغة الإنكليزية.

سفير جمهورية آليكانتو لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير كومنويلث راڤيسيا لدى مملكة الأراضي المنخفضة

مسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2009

****قضية****

جمهورية آليكانتو ضد كومنويلث راڤيسيا

القضية المتعلقة بـ "عملية توفير الملجأ"

1- قبل أواسط خمسينات القرن العشرين، كانت آليكانتو Alicanto والدول المجاورة لها مستعمرات لراڤيسيا Ravisia. وضعت راڤيسيا آنذاك خطةً لإزالة الإستعمار، وقد أصبحت جميع مستعمراتها دولاً مستقلة. وقد أُعلن عن إستقلال آليكانتو في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1958.

2- سارت الإجراءات التي وضعتها راڤيسيا لإنهاء العهد الإستعماري بشكل جيد على مختلف المستويات. وفي عام 1960، قامت راڤيسيا بتأسيس إتحاد يضم مستعمراتها السابقة إضافةً إلى حلفاءٍ آخرين، وسمي الإتحاد بـ "العائلة الراڤيسية للدول المتحالفة" Ravisian Family of Allied Nations أو R-FAN، والذي كرّس نفسه للحفاظ على الروابط السياسية، والثقافية، والتعليمية بين الدول المستقلة أعضاء "العائلة"، وتشجيع المؤسسات الديمقراطية.

3- للفترة بين عامي 1958 و 2000، تطورت العلاقات بين آليكانتو وراڤيسيا دون أي حادث سلبي. تم إعلان اللغة الراڤيسية على أنها اللغة الرسمية لآليكانتو وهي لا زالت كذلك. كما أن آليكانتو وراڤيسيا قد إشتركتا في علاقات متبادلة على مختلف الأصعدة، منها مسابقةٌ سنوية في ألعاب القوى بين رياضيي الدولتين والتي تعتبر حدثاً كبيراً بالنسبة لهما. وقد جرت العادة أن يكون القادة السياسيون في آليكانتو قد تحصّلوا - على الأقل - على جزءٍ من تعليمهم العالي في جامعات راڤيسيا والتي تقدم زمالاتٍ خاصة للطلبة الآليكانتيين الذين لن يكون بإمكانهم تحمل نفقات التعليم هناك لولا تلك الزمالات.

4- حافظت راڤيسيا على علاقات إقتصادية وثيقة بآليكانتو. فالشركات الكبرى التي تعمل في آليكانتو هي ذات اصولٍ راڤيسية، كما كان الحال منذ العهد الإستعماري. ويمتلك الأفراد والشركات الراڤيسية مصالح تسيطر على صناعة التعدين، والصناعات الخفيفة، والسياحة في آليكانتو، وهي أكبر عناصر الإقتصاد الآليكانتي.

5- يتكون شعب آليكانتو من مجموعتين أساسيتين، هما داسو Dasu و زاڤـابي Zavaabi، اللتان تكونان معاً 95% من مجموع سكان البلاد. ويعتبر بعض الباحثين أن داسو و زاڤـابي هما مجموعتان مختلفتان عرقياً، إلا أن البعض الآخر يدافع عن كونهما مجرد سلالتين مختلفتين تنحدران من نفس المجموعة العرقية. وتشير المصادر إلى أن 30% من السكان يعتبرون أنفسهم من الداسو، و 50% من الزاڤـابي، فيما يعتبر 15% منتمين "إلى المجموعتين معاً."

6- على مدى التاريخ الحديث، لم يسجل أي نزاع بين هاتين المجموعتين إلا ما ندر: فأفراد المجموعتين متشابهون من حيث المظهر، وقد تزاوج أفراد المجموعتين فيما بينهم بحريّة، وتعتنق كلا المجموعتين الديانة التالونيّة Talonnic، كما تم قبول أعضاء من كِلا المجموعتين في المؤسسات الإجتماعية والمدنية العائدة للمجموعة الاخرى. لكن هناك ثلاثة نقاط إختلاف واضحة ومثيرة للإنتباه، وهي: (1) إحتل الداسو معظم المناصب الوسطى والعليا في إدارة الأعمال والدولة في آليكانتو منذ الإستقلال؛ (2) تبنى الزاڤـابيون على نطاقٍ واسعٍ، تفسيراً أكثر تقليديةً للديانة التالونيّة؛ و (3) إن معدل المستوى المعيشي لعوائل الداسو في آليكانتو قد تجـاوز نظيـره لدى عوائـل الزاڤـابيـين بهامشٍ كبير نسبـيـاً، وذلك بحـسب صنـدوق النقـد الـدولي International Monetary Fund.

7- يعود تاريخ الكتاب التالوني المقدس، الكانون، إلى ستة عشر قرناً خلت. ومن ضمن العديد من الأشياء، فإن التفسير التقليدي للكانون يمنع النساء من المشاركة في الحياة العامة، كما يفرض قيوداً على قدرتهن على الإمتلاك بأسمائهن الخاصة. كما يأمر أن يُعاقب الأشخاص الذين ينتهكون أياً من متطلبات الدين، بضمنهم أولئك الذين يرتكبون جرائم القتل، أو الخيانة الزوجية، أو الكفر؛ بعقوبة الإعدام. فيما تنص التفسيرات الاخرى للكانون على أن هذه الأحكام هي أحكام مجازية. وفي عدة دول ذات أغلبية سكانية تالونية، تم إنتخاب النساء لمناصب سياسية متميزة، كما تم إلغاء عقوبة الإعدام.

8- إبتداءً من أوائل تسعينات القرن العشرين، بدأت جماعة سياسية تطلق على نفسها إسم "حراس الطريقة التالونيّة" Guardians of the Talonnic Way في إجتذاب العديد من الأتباع من الزاڤـابيـين، وتسعى إلى العودة إلى التالونية التقليدية. وأحد أهم أهداف الحراس هو دمج المبادئ التقليدية للكانون في النظام القانوني الآليكانتي. في عام 1995 تدهور الوضع الإقتصادي في آليكانتو، فإشتدّ الدعم السياسي للحراس. ومن عام 1996 إلى عام 2004، إرتفع تمثيل الحراس في البرلمان الآليكانتي (الذي يضم 200 عضو والمكوّن من غرفة تشريعية واحدة) من ثلاثة أعضاء إلى 66 عضو.

9- كانت دولة نيو بينّو New Bennu ، وهي الجارة الشرقية لآليكانتو، مستعمرةً سابقةً لراڤيسيا كذلك، ويتكون شعبها بالكامل تقريباً من الداسو والزاڤابي. تقع معظم الحدود المشتركة بين البلدين على الهضبة الروشيانية Rocian Plateau، وهي منطقة جبلية تسكنها غالبيةٌ من الزاڤابيين. ولأجيالٍ عديدة، إكتسب الجانب الآليكانتي من الهضبة صيتاً سيئاً لكونه مأوى للمهربين، وتجار الأسلحة الممنوعة، أضف إلى ذلك تجارة المخدرات التي إزدهرت مؤخراً.

10- إن التضاريس الوعرة للهضبة الروشيانية تجعل من فرض السيطرة الفاعلة على الحدود أمراً صعباً، مما يسمح بالمرور اليسير للأسلحة والمخدرات إلى نيو بينّو. وقد إعترفت سلطات فرض القانون الآليكانتية على نحوٍ متكرر بعدم قدرتها على وضع حدٍّ للفوضى العارمة التي تعصف بالمنطقة. وفي العام 2000، قامت منظمة (أرضٌ بلا حدود) Earth Without Frontiers ، وهي منظمة غير حكومية بإعداد دراسةٍ شاملة، إستنتجت أن السلطات الآليكانتية كانت تتجاهل النشاطات الإجرامية في الهضبة الروشيانية بشكلٍ متعمد، وذلك بسبب الخوف مما قد ينتج عن قيام حكومة البلاد التي يهيمن عليها الداسو بعملياتٍ في المنطقة التي تسكنها أغلبيةٌ من الزاڤابيين.

11- هددت حكومة نيو بينّو، والتي كان يهيمن عليها الداسو أيضاً، ولسنواتٍ عديدة بأنها ستقوم بتحصين أجزاء الهضبة الواقعة على جانبها من الحدود، وهددت كذلك بأنها ستقوم بإعتراض سبيل المسافرين الذين لا يحملون وثائق أصولية والذين يعبرون تحت ظروفٍ مشبوهة. وفي عام 2005، ذكرت سلطات نيو بينّو أن تجارة المخدرات والعنف المسلح قد وصلا إلى مستوياتٍ كارثية، مما دفع بالحكومة أن تقرر في شهر آذار العمل بسياسة الحزم التام zero-tolerance policy في التعامل مع النشاطات الإجرامية في الهضبة الروشيانية. وقد بدأ جيش نيو بينّو بالقيام بعمليات المراقبة الجوية لمتابعة ومنع حركة المواد الممنوعة عبر الحدود.

12- قوبلت سياسة الحزم التام التي إنتهجتها نيو بينّو بردٍّ فعلٍ عنيفٍ من قبل الجماعات المسلحة في الهضبة الروشيانية. فعلى جانبيّ الحدود، إندلعت المعارك بين جيش نيو بينّو والمهربين. وقد وقع الكثير من القرويين الزاڤابيين وسط نيران هذه المصادمات. وقد تم توزيع منشورات على نطاقٍ واسع بين السكان الزاڤابيين قالت بأن حكومة نيو بينّو التي يهيمن عليها الداسو تستهدف المدنيين الزاڤابيين الأبرياء بشكلٍ متعمد تحت ذريعة قمع الجريمة.

13- في أيار/مايس 2005، تم إسقاط طائرة مراقبة تابعة لنيو بينّو في المجال الجوي الآليكانتي بواسطة صاروخ أرض-جو، وقُتل ثلاثة من طاقمها إضافةً ألى خمسة من أفراد سلطة فرض القانون. وقد تم سحل الجثث في قرى الهضبة الروشيانية من قبل المجموعات المحلية التي إدّعت مسؤولية إسقاط الطائرة. وقد وردت تقارير عن إحتفالاتٍ عفوية بين المواطنين الزاڤابيين في قرى آليكانتية محددة، وعن قيام عددٍ من المواطنين الداسو بإغلاق أبواب أعمالهم التجارية ومنازلهم ومغادرة الهضبة.

14- أنكرت آليكانتو المزاعم القائلة بدعمها لعمليات السيطرة على الحدود التي تقوم بها نيو بينّو، وإحتجّت على التوغلات غير المرخص بها في المجال الجوي الآليكانتي. وفي حزيران/يونيو 2005، وتعبيراً عن خيبة أملها مما وصفته بعدم رغبة آليكانتو في معالجة حالة إنعدام القانون في الهضبة الروشيانية، فقد شنّت نيو بينّو حملة قصف جوي لتدمير مواقع يعتقد أن المهربين يستخدمونها. وقد إستمرت الحملة ثلاثة أسابيع ونتج عنها مقتل حوالي مئة مدني آليكانتي، معظمهم من الزاڤابي.

15- في شهر تموز/يوليو، قدّمت حكومة آليكانتو خطةً إلى البرلمان للتفاوض على تسوية تتضمن التخلي عن 40 ألف هكتار من الأراضي في الهضبة الروشيانية إلى نيو بينّو. وقد أدّى الإضطراب الناتج إلى تصويتٍ بحجب الثقة. وأظهرت الإستبيانات أن السكان الزاڤابيين قد أجمعوا تقريباً على معارضة خطة السلام. حيث إنتقد الحراس الحكومة التي تنتمي إلى أغلبية الداسو لـ"عرضها شراء السلام ببيع أرض الزاڤابي."

16- وفي شهر آب/أغسطس، تم عزل الحكومة التي يهيمن عليها الداسو، وتمت الدعوة إلى إنتخابات مبكرة. وقد إتفق المراقبون الدوليون أن الإنتخابات كانت حرةً وعادلة. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2005، إنتخب الشعب برلماناً كان الحراس فيه هم الحزب الأكبر، ويشغل 88 مقعداً. وإنتخب غريغوري سيمورغ Gregory Simurg، زعيم الحراس، كرئيسٍ للوزراء. وبدعمٍ من أحزاب الأقليات، فقد حاز رئيس الوزراء وحكومته الجديدة على الثقة بنسبةٍ ضئيلة.

17- وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر، أعلن رئيس الوزراءء سيمورغ أنه قد نجح في التوصل من خلال المفاوضات إلى الخطوط العريضة لإتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار مع نيو بينّو، دون التخلي عن أيّ أراضٍ. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وفي مواجهة الضغط السياسي المحلي لفرض إطلاق النار، والقلق الدولي حول إمكانية توسع الصراع، فقد طلب سيمورغ ونظيره في نيو بينّو من الأمم المتحدة أن تُرسل قوةً لحفظ السلام في الهضبة الروشيانية وما حولها.

18- بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2005، تبنى مجلس الأمن بالإجناع القرار المرقم 5440، والقاضي بتفويض بعثة الأمم المتحدة المشرفة على الهضبة الروشيانية والهينترلاند (اليونمورف) United Nations Mission Overseeing the Rocian Plateau and Hinterlands (UNMORPH) للبدء بعملياتها إعتباراً من 1 شباط/فبراير 2006. ونص ذلك القرار مرفق في الملحق 1. وبالنظر لعلاقات راڤيسيا التاريخية مع كلٍّ من آليكانتو ونيو بينّو، فقد تطوعت فوراً للمساهمة بقواتٍ وموظفي إسناد في اليونمورف UNMORPH. وقد جعل عدد الأشخاص وكمية الموارد التي وضعتها راڤيسيا من تلك الدولة أكبر المساهمين في القوة. وقد عيّن الأمين العام اللواء ليلى سكايلارك Leila Skylark من الجيش الراڤيسي لقيادة البعثة كممثلةٍ خاصة وقائدةٍ للقوة، كما وقّع الأمين العام إتفاقية تحديد وضع القوات status-of-forces agreement (SOFA) مع آليكانتو وهي مشابهة للنموذج المتبع في إتفاقيات تحديد وضع القوات (SOFA) الخاصة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أنشأت البعثة مركز عملياتٍ في الهضبة الروشيانية وأُطلِقت عليه تسمية (معسكر تارا) Camp Tara.

19- طوال عام 2006 ووصولاً إلى عام 2007، قامت بعثة اليونمورف بعمليات إنتشارٍ سريع ومفاوضاتٍ ثنائية مع القادة المحليين، وتمكنت اليونمورف من نزع فتيل أزمة الخلاف الحدودي دون المزيد من إراقة الدماء. وبالنظر للحاجة المستمرة لوجود تلك البعثة، فقد قام مجلس الأمن بتمديد التفويض الممنوح لبعثة اليونمورف لأربع فترات مدة كل منها ستة أشهر لغاية 31 تموز 2008.

20- قامت بعثة اليونمورف في وقتٍ مبكرٍ من إنشائها بتأسيس محطةٍ إذاعيةٍ في معسكر تارا، وكان جميع العاملين فيها من أعضاء البعثة الراڤيسيين، وذلك للإتصال بأفراد البعثة وكذلك لتقديم معلومات أمنية للمجتمعات المحلية. وقد كان بثها مسموعاً في جميع أنحاء آليكانتو. وكان بثها باللغة الراڤيسية، وقد توسع البث تدريجياً ليتضمن برامج تعليمية وثقافية من خدمات أخبار إذاعة الأمم المتحدة. وكانت معظم محتويات البرامج بشكلٍ عام لا تتناسب مع التعاليم التقليدية للعقيدة التالونيّة. وعلى وجه الخصوص، فقد بثّت المحطة برامج حوارية موجهة إلى النساء والشباب، تناقش مواضيع مثل الصحة الإنجابية، وإمكانية الوصول إلى التعليم، وحقوق المرأة. جلبت المحطة الإذاعية إحتجاجات الزعماء الدينيين التقليديين في الهضبة الروشيانية. وقد أصدرت اللواء سكايلارك أوامر تقضي بأن تُسبق البرامج التي قد تكون مسيئةً بتحذيرات للآباء والمستمعين الآخرين، وأن تكون هذه التحذيرات باللغة الراڤيسية وكذلك باللهجات المحلية. إلا أنها رفضت تغيير محتويات البرامج.

21- في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، جرى إنتقاد تصرفات اليونمورف بعد أن تحدثت منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، وهي تحالف المعايير القانونية الدولية International Legal Standards Alliance (ILSA)

ومقرها جنيف، عن نمط من الإستغلال الجنسي يقوم به أفرادٌ من اليونمورف ضد فتياتٍ صغيراتٍ في الهضبة. وقد لقيت هذه الأنباء إهتماماً دولياً، مما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق. وإستنتجت اللجنة أن عدداً من أفراد قوات اليونمورف لحفظ السلام قد تورطوا بعلاقاتٍ جنسيةٍ خاليةٍ من العنف مع فتياتٍ محليات عندما كان أولئك الأفراد خارج الواجب وخارج معسكر تارا. وقد أشارت القوات إلى أولئك الفتيات بـ"المومسات"، وكثيراً ما قام أفراد القوات بإعطائهن النقود أو الطعام. وقد وجدت اللجنة أن معدل عمر الفتيات كان 16 سنة، وبعضهنّ لا يتجاوزن الثالثة عشر من العمر، وبأنهن تورطن في تلك الممارسات الجنسية أما بسبب الجوع، أو الخوف، أو الفقر، أو لجميع هذه الأسباب مجتمعة.

22- في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، طالب رئيس الوزراء سيمورغ بإنهاء عمليات اليونمورف، قائلاً إن مهمتها في حفظ السلام قد إكتملت، وإن تصرفاتها هي تصرفات مسيئة بدرجةٍ غير مقبولة للحياة الثقافية والدينية للآليكانتيين. وقد وصف رئيس الوزراء معسكر تارا من خلال بياناته الرسمية بـ"دار الخطايا"، و "وكر الإثم"، ووصف أفراد اليونمورف بـ"مُفسدي نسائنا وشبابنا".

23- بتاريخ 18 شباط/فبراير 2008، قدّمت اللواء سكايلارك تقريراً رسمياً إلى الأمين العام، والذي نقله فوراً إلى مجلس الأمن، وقد ذكر التقرير، من ضمن جملة أمور، أن:

> الحدود بين نيو بينتو وآليكانتو هي آمنة بشكل عام. جميع الكتائب المسلحة قد إنسحبت لأكثر من خمسة كيلومترات عن منطقة النـزاع، تحت إشرافنا. لقد سلموا أسلحتهم الثقيلة، ويسعدنا إبلاغكم عن عدم حدوث أي حالة إطلاق نار طوال 90 يوماً. قامت آليكانتو بإنشاء قوة شرطة مسلحة وقامت كذلك بإنشاء شبكة من المحاكم في كلِّ مدينةٍ من المدن القريبة من الحدود، ونعتقد أن هذا النظام يعمل على تقليل التهريب والفعاليات غير القانونية الاخرى إلى مستوياتٍ مقبولة.
>
> لقد أنشأنا لجنةً حدوديةً مشتركة، تتضمن ممثلين من كِلا البلدين وتحت قيادتنا، للتعامل مع القضايا التي يمكن أن تنشأ في الهضبة الروشيانية. ونحن على ثقة أن هذه اللجنة ستقدم بديلاً عن اللجوء إلى العنف في حالة ظهور خلافات مستقبلية حول المعابر الحدودية.

إذا إستمر الوضع بالتحسن كما نتصور، فإنه من رأينا أنه من الممكن إنسحاب جميع القوات وإنهاء تفويض اليونمورف في 31 تموز/يوليو 2008.

24- في يوم 19 شباط/فبراير 2008، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 6590، والذي يطالب جزؤه ذو الصلة بـ "تقليص عدد القوات وإنهاء مهمة اليونمورف بحلول 31 تموز/يوليو 2008". وبنهاية آذار/مارس، تم سحب نصف قوات وموظفي اليونمورف، ولم يبق سوى اولئك الذين يحملون الجنسية الراڤيسية.

25- في شهر آذار/مارس 2008، تبنت الحكومة المحلية التي يسيطر عليها الحراس في الإقليم الشمالي الشرقي Northeast Province من آليكانتو، مجموعةً من المراسم التي تطبق القانون التالونّي. وقد قضى أحد هذه المراسم بأن تحصل النساء المتزوجات على موافقة أزواجهن قبل تسجيل الملكية العقارية بأسمائهن. فيما أوجب مرسومٌ آخر الحصول موافقة مسبقة من سلطات الإقليم قبل أي بث إذاعيٍ أو تلفزيونيٍ علماني. وقد أعلنت وسائل الإعلام فوراً، وبضمنها شركة الداسو للإرسال Dasu Broadcasting Company والتي كانت تقدّم البرامج الإخبارية والترفيهية لشعب الداسو، بأنها لن تمتثل لهذا الأمر، وبأنهم سيستمرون في بث برامجهم في الإقليم الشمالي الشرقي دون تسليم تلك البرامج لغرض إستحصال الموافقة. وقد أعلنت اللواء سكايلارك أن اليونمورف ستستمر كذلك في البث دون إستحصال موافقاتٍ مسبقة، مدعيةً بأن مثل تلك الموافقات غير ضرورية إستناداً إلى أحكام قرار مجلس الأمن المرقم 5440 وإتفاقية تحديد وضع القوات (SOFA) . وقد قامت سلطات الإقليم على وجه السرعة بإغلاق شركة الداسو للإرسال، إلا أنها لم تتخذ أية إجراءات ضد اليونمورف لفرض تنفيذ المرسوم عليها.

26- تصاعد التوتر فوراً بين مجموعتي الداسو والزاڤابي في مختلف أنحاء الإقليم الشمالي الشرقي. وإندلعت أعمال العنف في أحياء الداسو في مدينة ميلاثا Melatha ، كبرى مدن المحافظة، والتي تبعد حوالي 120 كيلومتراً عن معسكر تارا. وقد تحدث مراقبو اليونمورف الذين تصادف وجودهم في المنطقة عن مقتل 35 متظاهراً من الداسو على يد عناصر شرطة مسلحين في ميلاثا ليلة 25 نيسان/أبريل 2008، وهي ليلة رأس السنة حسب التقويم التالوني التقليدي. وقد أكدت وزارة الداخلية الآليكانتية وقوع الوفيات، في بيان صحفي أصدرته، لكنها أكلنت أن الوفيات نتجت عن إحتفالات ليلة رأس السنة التي خرجت عن السيطرة.

27- تحركت الحكومة المركزية بسرعة لإستعادة الأمن ودعت إلى الهدوء. حيث قال رئيس الوزراء سيمورغ خلال رسالته بمناسبة رأس السنة الجديدة والتي تم بثها في كافة أنحاء البلاد في 28 نيسان/أبريل 2008:

ومع ولادة هذا العام الجديد، أشرق يومٌ جديدٌ على شعب آليكانتو. ومع إحترامنا لجميع أصدقائنا في المجتمع الدولي، ومع أشد الإمتنان لأولئك الذين ساعدوا في إنقاذ حياة الناس وإستعادة السلام بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت مع نيو بينّو مؤخراً، فإن حكومتي ستحترم تقاليد ديننا. وإنني اعلن اليوم نيّة حكومتي القيام بدراسة مستفيضة للنظام القانوني الآثم الذي ورثناه عن سادتنا السابقين المستعمِرين.

وبإنشائنا لهذا النظام الجديد، فإننا نقوم بعمل الرب. ولذلك، فإننا لن نقبل بأية تسوية، وفي الوقت الذي سنحترم فيه حقوق أولئك الذين لم يؤمنوا بالحقيقة الكاملة، فإننا لن نتوانى في مهمتنا، أو نتساهل مع أساليبهم الضالة.

وخلال الأيام القادمة، فإننا سنتبنى إجراءاتٍ صارمة لمكافحة حالة غياب القانون، وسنقوم بذلك وحدنا، دون الحاجة إلى تدخّل القوات الأجنبية. وأدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تكرار إلتزام قائدة قوات اليونمورف بالجلاء عن التراب الآليكانتي في موعدٍ لا يتجاوز 31 تموز/يوليو 2008.

28- تم الترحيب بذلك الإعلان بإحتفالاتٍ على نطاقٍ واسع في المناطق ذات الأغلبية الزاڤابية في آليكانتو، هذا في الوقت الذي تجددت فيه الإضطرابات في المناطق المختلطة بين الزاڤابي والداسو. وبدأت منشوراتٌ بالظهور في مختلف أنحاء البلاد وهي تضم مقتطفاتٍ من حديث رئيس الوزراء، مثل: "لن نقبل بأية تسوية"، و "لن نتوانى في مهمتنا"، وخصوصاً عبارة "إننا نقوم بعمل الرب".

29- على مدى الأسابيع الأربعة التي تلت ذلك، إندلعت الإضطرابات ووردت تقارير عن أعمال عنف في مختلف أنحاء آليكانتو، خصوصاً في الإقليم الشمالي الشرقي. وعلى الرغم من عدم وجود تأكيداتٍ محايدة، إلا أن المنظمة الطبية غير الحكومية "أطباء العالم" Doctors of the World أبلغت وكالة أنباء أسيوشيتد بريس Associated Press في يوم 22 أيار/مايو أنها قد إستلمت تقارير عن مئات الوفيات الناتجة عن العنف في ميلاثا وباقي أنحاء المحافظة، وفي أربع مدن في الإقليم الشمالي الغربي المجاورة. وقد بدأ الداسو في الإقليم الشمالي الشرقي، والذين يقولون أنهم يخشون الإضطهاد، بالرحيل بأعداد كبيرة عبر الهضبة الروشيانية وبإتجاه نيو بينّو. وبحلول يوم 30 حزيران/يونيو، إنخفض عدد السكان الداسو في الإقليم الشمالي الشرقي بنسبة 30%. وقد

تحدثت منظمة أطباء العالم عن الخطر الذي يكتنف مصير اولئك الذين يحاولون عبور المنطقة الجبلية النائية في حال عدم تقديم مساعداتٍ إنسانيةٍ فورية لهم. وقد ذكر بيان المنظمة أنها قد شاهدت إمكانية وقوع "تطهير عرقي على نطاقٍ واسع".

30- خلال إجتماعه الدوري المنعقد في 3 تموز/يوليو، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 6620، والمرفق بالملحق 2، والذي دعا، من ضمن عدة فقرات، دعا آليكانتو لـ "إتخاذ خطواتٍ فورية لتحسين الوضع الإنساني في الهضبة الروشيانية".

31- وفي 4 تموز/يوليو، سلّم الممثل الدائم لآليكانتو في الأمم المتحدة مذكرةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن الدولي، يذكر الجزء ذو العلاقة منها ما يلي:

> نيابةً عن حكومتي، فإنه بإمكاني أن أؤكد لسيادتكم أن آليكانتو سوف لن تتكتم على، أو تشارك في، أو تشجع الإنتشار الواسع لإنتهاكات حقوق الإنسان داخل أراضيها. إن الإدعاءات بوجود تطهير عرقي أو أي نوعٍ آخر من سوء المعاملة المنظم ضد أيٍّ من جماعات الأقليات أو كونها مبرمجة أو وشيكة هي تشويه لسمعة آليكانتو الطيبة، وإننا نشدد على رفضها لأنها غير حقيقية وغير مسؤولة.

32- في يوم 7 تموز/يوليو، عقد رئيس الوزراء سيمورغ مؤتمراً صحفياً في مقر إقامته الرسمي، ثم إستقلّ سيارة ليموزين متوجهاً إلى المطار، وفي نيته التوجه إلى لندن لحضور إجتماع. وبمجرد دخول سيارته إلى أرض المطار، وقع إنفجارٌ شديد دمّر السيارة ورتل الحماية. قُتل رئيس الوزراء وخمسة من مساعديه، إضافةً إلى ثلاثة حراس شخصيين وسائقَين إثنين. وبعد ذلك بفترةٍ قصيرة، أعلنت الشرطة أنها تمتلك أدلةً جنائية وأدلةً اخرى تربط القنبلة بمجموعةٍ لم تكن معروفةً إلى حينه تسمى جبهة وحدة الداسو Dasu Integrity Front. وإستناداً إلى أسبابٍ تتعلق بالأمن الوطني، فقد رفضت السلطات الآليكانتية إعلان الأدلة للعموم. إن زعيم تلك المجموعة هو بيكاردو دوناتي Piccardo Donati وهو آليكانتي من جماعة الداسو. كان دوناتي معروفاً بسجله الإجرامي، ويتضمن ذلك إداناتٍ بالسطو المسلح، والحرائق المتعمدة، ومحاولات القتل، وهي قضايا لا يظهر فيها عنصرٌ سياسي.

33- بدأت الشرطة الوطنية الآليكانتية حملةً واسعة على صعيد البلاد للقبض على بيكاردو دوناتي. وقد نتج عن تعريف تقارير الشرطة دوناتي على أنه المشتبه به الرئيسي، إعلان عدد من "مجموعات الدفاع" الزاقابية عن

نفسها، وقد أعلنت هذه المجموعات مسؤوليتها عن إحراق ست قرى يسكنها الداسو في الهضبة الروشيانية. وقد تحدث مراقبو منظمة أرضٌ بلا حدود عن مقتل "الآلاف"؛ وعن موجةٍ جديدة من عشرات الآلاف من الداسو، ومن جميع أنحاء آليكانتو هذه المرة، والذين تركوا منازلهم خوفاً من هجومٍ وشيك. كما ذكرت منظمة أرضٌ بلا حدود أنها تمتلك أدلةً على وجود أكداس أسلحة في الهضبة، بضمنها أسلحة حارقة إضافةً إلى آلاف قذائف الهاون، والقاذفات، والأسلحة الرشاشة نصف الأوتوماتيكية. ولم تزعم أية جهة ملكية هذه الأسلحة، إلا أن منظمة أرضٌ بلا حدود ومنظمات غير حكومية اخرى أجمعت أن هذه الأسلحة قد تم تهريبها إلى آليكانتو من قبل جماعات زاڤابية متطرفة.

34- بتاريخ 22 تموز/يوليو، ألقت رئيسة راڤيسيا خطاباً متلفزاً موجهاً إلى الأمة. وقد أعلنت أن حكومتها قد جمعت "أدلةً إستخباراتيةً موثوقاً فيها" مما أدى بها إلى إستنتاج أن "خطر التطهير العرقي حقيقي وموجود وعلى نطاقٍ واسع ويوشك على الظهور في آليكانتو". وقالت أن "جريمة قتل رئيس الوزراء سيموزغ بدمٍ بارد تعطي العالم القليل من الأسباب للإعتقاد أن حكومة آليكانتو قادرة على حفظ السِلم والأمن داخل حدودها." وإستذكرتْ الفظائع التي سببت معاناةً إنسانيةً شديدة، وأوضحت أنها ستتخذ كافة الإجراءات التي هي من صلاحياتها لتفادي مثل تلك العواقب. كما طالبت بإجتماعٍ طارئٍ لمجلس الأمن لمناقشة مشروعي قرارين مقدمين من قبل راڤيسيا، وهما: (1) سحب قرار المجلس القاضي بإنهاء أعمال اليونمورف في 31 تموز/يوليو، وتمديد أعمال تلك البعثة لستة أشهرٍ اخرى مع توسيع تفويض اليونمورف ليتضمن حماية الآليكانتيين من "التطهير العرقي الوشيك الحدوث"؛ أو، البديل، (2) التفويض بإتخاذ خطوات جماعية من قبل راڤيسيا وأعضاء العائلة الراڤيسية للدول المتحالفة، والتي ستتطوع لإستعادة النظام وحماية مواطني آليكانتو.

35- قدّمت الرئيسة الراڤيسية نسخاً من معلومات إستخبارية حساسة، والتي تعتبر بالغة السرية حسب القانون الراڤيسي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وكان هدفها، حسبما قالت، هو الحفاظ على وجود القوة الدولية في آليكانتو "إلى حين إستعادة النظام، ومنع التطهير العرقي، وضمان حماية حقوق الإنسان، وإنتهاء التهديد الذي يمثله الوضع في آليكانتو للسِلم والأمن الدوليين". وقد إختتمت ملاحظاتها بالكلمات التالية:

> في يومنا هذا، قد يتصرف القادة أحياناً بطرقٍ ربما لم تكن مقبولةً قبل جيلٍ من الزمن. إن المفاهيم القديمة عن السيادة تظل مهمةً للنظام الدولي، إلا أن هذه المفاهيم هي ليست القيمة الأكثر أهميةً في النظام. إن القيمة الأهم هي حماية الضعفاء من الجرائم ذات الأبعاد الكارثية. لقد وقعت الكثير من المآسي بسبب عدم إعتراف المجتمع الدولي بهذه الحقيقة البسيطة.

إنني على ثقة أني أتصرف وفق أفضل تقاليد امتنا ومن أجل مصلحة جميع الأمم، وإنني اعلن للعالم أنه إذا لم يُصدر مجلس الأمن تفويضاً بالتدخل الدولي كما إقترحنا، فإن راڤيسيا العزيزة ستقوم بمسؤولياتها بشرفٍ لحماية شعب آليكانتو الطيّب الشجاع البريء، الذي يربطنا به التاريخ. لن أتهرب من هذا الواجب: لا يمكنني ذلك. إنني أدعو جميع أصحاب النوايا الحسنة لمشاركتنا في مهمتنا، والتي سننجزها مهما حدث. هذا عهدٌ مقدسٌ قطعته على نفسي.

36- إنعقد مجلس الأمن إستجابةً لطلب جلسة إستثنائية في نيويورك ظهيرة يوم 23 تموز/يوليو. وبعد اليوم الأول من المناقشات حول مشاريع القرارات التي قدمتها راڤيسيا، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي، وهو مرفق في الملحق 3.

37- إستمرت المناقشات طوال مساء 24 تموز/يوليو. وقد دعا رئيس مجلس الأمن إلى التصويت في الصباح التالي، والذي نُقل مباشرةً إلى جميع أنحاء العالم. وقد دافع الداعمون للقرار بقولهم ان أزمةً هي على وشك الحدوث وأن آليكانتو عاجزةٌ عن منعها، فيما جادل المعارضون بقولهم انه ما من أساسٍ واقعيٍ يمكن بموجبه تبرير ما أسموه بتدخلٍ عسكريٍ غير مبرر في الشؤون الداخلية لدولةٍ عضوٍ في الأمم المتحدة.

38- تمت دعوة المندوبَين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكلٍّ من آليكانتو وراڤيسيا للحديث خلال سير المناقشات. وقد إنتقد المندوب الآليكانتي مقترح التدخل بشدة، وكذلك إنتقد أخذ المعلومات الإستخبارية الآليكانتية بنظر الإعتبار وهي التي لم تُعلن على الملأ، وعدم منح آليكانتو فرصة مناقشتها أو ردّها بالبيّنات. وقد رفض رئيس المجلس طلب المندوب الآليكانتي للحصول على تلك المعطيات. وفي وقتٍ لاحقٍ من ذلك اليوم، أعلن الأمين العام خلال مؤتمرٍ صحفي، قائلاً "إنني قد أعطيت كلمتي لرئيسة راڤيسيا بأنني سوف لن افشي أسرار المعطيات وأنا لا أنوي أن أُخلف بإلتزامي. ولن أتراجع عن موقفي إلا إذا حكمت محكمة العدل الدولية بأن تسليم هذه المعطيات هو أمرٌ مسموحٌ به قانوناً."

39- رُفض القرار الذي إقترحته راڤيسيا والخاص بتمديد وتوسيع مهمة اليونمورف، بعد تصويت عشر أعضاءٍ لصالحه، وخمس أعضاءٍ ضده، منهم إثنان من الأعضاء الدائمين. أما مشروع القرار الثاني فقد رُفض بعد أن صوت تسعة أعضاءٍ لصالحه وستة أعضاءٍ ضده، بضمنهم نفس العضوين الدائمين.

40- وفي نفس اليوم، صوت مجلس العائلة الراڤيسية للدول المتحالفة، والذي يتألف من ممثل واحدٍ لكل دولة، على تفويض أحادي الجانب لراڤيسيا للتدخل في آليكانتو. وقد صوّت سبعة عشر عضواً لصالحه بينما إمتنع ستة أعضاءٍ عن التصويت. وكان الصوت المعارض الوحيد هو آليكانتو، وقد غادر مندوبها قاعة الإجتماع فور إعلان النتيجة. ثم تبنى مجلس العائلة الراڤيسية للدول المتحالفة بالإجماع قراراً وافقت عليه جميع الدول الإعضاء يقضي بإستقبال اللاجئين الداسو على أراضيهم. وقد ذكرت منظمة أرضٌ بلا حدود أنه بحلول 15 أيلول/سبتمبر، أن جميع أولئك الذين غادروا آليكانتو قد تمت إعادة توطينهم مبدئياً في راڤيسيا، أو نيو بينّو، أو الدول الاخرى الأعضاء في العائلة الراڤيسية للدول المتحالفة.

41- في 31 تموز/يوليو، أعلن الأمين العام إنهاء أعمال اليونمورف وذلك بحلول منتصف الليل حسب التوقيت المحلي. وفي اليوم التالي، بدأت طائراتٌ مروحية مسلحة بنقل قواتٍ راڤيسيةٍ خاصة، مع تجهيزاتها، إلى معسكر تارا. وقد أصدر القائد العام للجيش الراڤيسي بياناً أعلن فيه بدء "عملية توفير الملجأ" Operation Provide Shelter (OPS). وبحلول الإسبوع التالي، كان معسكر تارا مقراً لـ 6000 من القوات الراڤيسية المسلحة، والذين إستمروا تحت قيادة اللواء سكايلارك.

42- في اليوم التالي، أعد رئيس الوزراء الآليكانتي الجديد، كارل فينيكس Carl Phoenix ، رسالةً إلى نظيره الراڤيسي، والتي جاء في الجزء ذي العلاقة منها ما يلي:

> إن غزوكم المسلح لبلدي هو أمرٌ غير مبرر، وهو أمرٌ غير مسبوقٍ بين الدول المتحضرة. وهو لا يخرق سيادة آليكانتو فحسب، بل يهدد النظام القانوني الدولي برمّته. وهو يتناقض مع جميع المبادئ التي تحمي المجتمع الدولي من الإنحدار إلى الفوضى. وهو أيضاً، ويجب عليّ أن أقول ذلك مع شديد الأسى، عملٌ حربي. إننا لم نكن نتوقع أو نستحق مثل تلك المعاملة على يد دولةٍ إشتركنا معها في الكثير.
>
> إن حكومتنا وشعبنا سيردّون، في الأيام القادمة، على هذا العدوان السافر بالإدانة والوحدة. وفي الوقت الراهن، فإننا ندعو دول العالم لمشاركتنا فيما نأمل أن يكون إدانةً عالميةً لهذا العدوان على وطننا.

43- لم تقم آليكانتو بأية عمليةٍ عسكرية لإزالة قوات عملية توفير الملجأ. كما لم تنجح الطلبات التي تقدمت بها آليكانتو إلى مجلس الأمن للإنعقاد ومناقشة الموقف.

44- بتاريخ 15 آب/أغسطس 2008، إجتمع برلمان آليكانتو، الذي أعلن أن في نيته تكريم ذكرى وسياسات غريغوري سيمورغ، وصوّت بأغلبية 102 مقابل 98 على قانون جديد سمّي " القانون التالونّي المعاصر". وقد أثار إثنان من فصوله، وهما عن "حقوق النساء" و "عقوبة الإعدام"، إنتقادات فورية من منظمات حقوق الإنسان الدولية، بضمنها تحالف المعايير القانونية الدولية ILSA. حيث ذكر الفصل الخاص بـ"حقوق النساء" أن على المكاتب المحلية أنْ لا تسجل ملكية العقارات أو الأعمال بإسم النساء، إلا إذا كُنّ ساكناتٍ في منازلهن أو يقمن بإدارة أعمالهن. وبحلول 15 أيلول/سبتمبر، تم تقديم مئات الإلتماسات إلى مسؤولي المحافظات من أجل إلغاء سندات الملكية العائدة للنساء اللواتي غادرن آليكانتو، بحجة كون غيابهنّ قد أفقدهنّ حقوق الملكية وفق القانون الجديد. وقد تمت الموافقة على أغلب تلك الإلتماسات، وتمت إتاحة تلك الممتلكات أمام المواطنين الزاڤابيين المحليين.

45- إندلعت مصادمات في الإقليم الشمالي الشرقي وهي نفس المنطقة التي وقعت فيها أعمال عنف في وقت سابق من العام. وتم نقل قوات عملية توفير الملجأ إلى المنطقة بواسطة المروحيات، وقامت بإخماد الإضطرابات، وبخسائر قليلة في الأرواح. ووفق تقارير مؤكدة من مواقع الأحداث، فإن الشرطة الآليكانتية لم تقم بأية فعاليات لفرض القانون، كما أنها لم تحاول منع قوات عملية توفير الملجأ من التدخل.

46- بين 1 آب/أغسطس و 30 أيلول/سبتمبر 2008، قامت قوات عملية توفير الملجأ بمعدل ثلاثة عمليات في الإسبوع، نفذت خلالها عدداً من مهمات حفظ النظام لمصادرة الأسلحة غير القانونية ولتفريق أعمال الشغب المحتملة في الإقليم الشمالي الشرقي. ولم يسقط أي ضحايا في هذه العمليات بإستثناء عملية واحدة: وهي مظاهرة نظمتها منظمات نسائية محلية، إحتجاجاً على مواد في القانون التالوني، في 28 آب/أغسطس 2008، والتي قُتل فيها 25 شخصاً من قبل الشرطة الآليكانتية قبل أن تصل قوات عملية توفير الملجأ إلى مكان الحادث.

47- في يوم 21 آب/أغسطس، قدّم رئيس الشرطة الآليكانتية تقريراً إلى المدّعي العام ذكر فيه أن عملية مطاردة بيكاردو دوناتي لم تنجح. ووفق أحكام القانون الآليكانتي الجديد، فقد بدأ الإدعاء العام بمحاكمة غيابية له. وتم تمثيل دوناتي من قبل محامي الدفاع العام المحلي، وهو محامٍ معروف ذو سجلٍّ ناجحٍ للغاية في تمثيل أشخاصٍ متهمين في قضايا مهمة. وقد تقدم ثلاثة شهود وذكروا أنهم سمعوا دوناتي وهو يتآمر مع آخرين للقيام بـ"تقديم برهان عملي ملحوظ على تضامن الداسو". فيما ذكر شهودٌ آخرون أنهم رأوا دوناتي، الذي زعموا أنهم يعرفون

شكله، وهو يترجّل من شاحنة (ڤان) زرقاء صغيرة قريب بوابات المطار قُبيل الإنفجار. وقد أوضحت الأدلة الجنائية أن هذه الشاحنة كانت تحتوي على المتفجرات. وكانت الشاحنة مسجلةً بإسم صديقةٍ لعائلة دوناتي وقد شهدت بأنها كانت تسمح له بإستعمال تلك الشاحنة بإستمرار.

48- فيما عدا التحفظات التي أبدوها بسبب كون المحاكمة تجري غيابياً، فإن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي راقبت سير المحاكمة ذكرت أن الإجراءات المتخذة كانت متلائمة مع الأعراف الدولية السائدة وأن محامي الدفاع العام قد أبلى بلاءاً حسناً في تمثيل دوناتي. وبتاريخ 1 أيلول/سبتمبر، أصدرت هيئةٌ مكونةٌ من ثلاثة قضاة حكماً على دوناتو بإعتباره مذنباً في إحدى عشرة جريمة قتل، وذلك بالإعدام شنقاً حتى الموت. وقد تم تقديم طلب إستئنافٍ من قبل محامي الدفاع العام كما يسمح به القانون، وتم الإعلان عن رفض ذلك الطلب. ووفق القانون الآليكانتي، فإن عقوبة الإعدام التي يتم الحكم بها غيابياً يمكن أن تُنفذ دون إعادة محاكمة إذا تم إعتقال المحكوم خلال 12 عاماً من تاريخ إعلان الحكم.

49- بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر، نقلت صحيفتا *فرانكفورتر آلغيماين Frankfurter Allgemeine* ، و *آساهي شيمبون Asahi Shimbun* ، وشبكة سي أن أن CNN ، عن مصادر أن بيكاردو دوناتي قد شوهد في معسكر تارا. ولدى مواجهتها بهذه التقارير، أصدرت اللواء سكايلارك البيان التالي بعد يومين:

> إنني مخولة بتأكيد أن المواطن الآليكانتي بيكاردو دوناتي قد مُنح اللجوء في معسكر تارا في وقتٍ مبكر من هذا الخريف. ولن اقدم تفاصيلاً عن الكيفية أو الوقت الذي جاء فيه إلى هنا. وهو يخضع للحجز المشدد في سجننا العسكري وسيبقى هناك حتى إشعارٍ آخر. إلا أنني اعلن هنا أنه، وطالما أنا موجودةٌ في قيادة عملية توفير الملجأ، فإنني قد عقدت العزم على عدم تسليمه إلى السلطات القانونية الآليكانتية حيث سينفذ فيه حكم الإعدام، حيث نصحني مستشاري القانوني بأن تسليمه سيعدّ إنتهاكاً للقانون الدولي. وقد تحدثت مع رئيستنا، وقد دعمت هذا القرار بالكامل. ولا أنوي إستلام أي أسئلةٍ من أجهزة الإعلام حول موقفي من هذه القضية.

50- بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2008، بعث رئيس الوزراء فينيكس بمذكرةٍ ديبلوماسية إلى نظيره الرافيسي، والتي ينص جزؤها ذو الصلة على ما يلي:

صاحب السيادة؛ لقد إحتجّت حكومتي بإستمرار وبأشدّ العبارات على إستمرار تواجد الجيش الراڤيسي على أرض آليكانتو المقدسة ذات السيادة. وكما تعلمون جيداً، فإن مجلس الأمن الدولي قد قرر إنهاء مهمة بعثة اليونمورف، وقد تم رفض جهود راڤيسيا الرامية إلى إستحصال تأييد مجلس الأمن لخطتها لغزو بلادنا. ولا يوجد مبرر واقعي أو قانوني يجيز إستمرار إحتلال آليكانتو من قبل جيشكم.

إضافةً إلى ذلك، فإن قواتكم المسلحة، البعيدة عن حماية حقوق شعب آليكانتو، قد تدخّلت في شؤوننا السيادية، وقد أفسدت أخلاقيات نسائنا وشبابنا، كما قامت بتقويض أسس ديننا، وتدخلت في تنفيذ الوظائف القانونية والتي هي، إذا ما استخدمنا التعبير الدارج، ليست من شأنكم. وفي إطار ذلك، فإننا نشير إلى إستمرار البرامج الإذاعية العدائية التي بدأت على يد اليونمورف.

إننا نؤكد مطالبتنا بأن تسلّم راڤيسيا إلينا فوراً ما يسمى بالتقرير الإستخباري الذي يُزعم بأنه يكشف عن الحدوث الوشيك لإنتهاك حقوق الإنسان في بلادنا، لكي تنكشف أمام العالم وبصراحة حقيقة هذه الأكاذيب كما هي.

وأخيراً، فإننا نصرّ على أن تغادر قواتكم المسلحة أراضي آليكانتو فوراً، وإننا نحتفظ بكافة حقوقنا فيما إذا لم تقم بذلك. وأعلمكم، على وجه الخصوص، بنيتنا رفع قضيةٍ قانونية ضد راڤيسيا أمام محكمة العدل الدولية، لكي تتم إدانة نشاطاتكم الإجرامية أمام العالم أجمع، ولإستحصال التعويضات على إنتهاكاتكم التي لم يسبق لها مثيل ضد سيادة دولة اخرى هي عضوٌ في الأمم المتحدة.

51- ردَّ رئيس الوزراء الراڤيسي بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر كما يلي:

صاحب السيادة؛ إننا لا نسعى إلى أية مواجهة مع حكومتكم. إن التواجد المؤقت لقواتنا نابعٌ من مسؤوليتنا تجاه المساعدة على منع كارثةٍ إنسانية،

وأود أن أشير هنا مع إحترامي لكم إلى أن غياب أعمال العنف واسعة النطاق في بلادكم منذ بدء عملية توفير الملجأ يعدّ شهادةً بليغةً على نجاح مساعينا.

وفي الوقت الذي تؤمن راڤيسيا بأن لها الحق في التصرف من جانبٍ واحد مثل هذه الظروف، فإننا نعتقد أيضاً أن عملية توفير الملجأ هي عملية مبررة قانونياً بسبب فشل آليكانتو في الإمتثال لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 6620، وبسبب دعوة مجلس الأمن للمجتمع الدولي "لأن يكون متيقظاً ومستعداً لتوفير المساعدة الإنسانية" في بلادكم.

إننا على علمٍ بشدةِ معارضتكم لإستمرار نشاطاتنا في آليكانتو. لكن على الجميع أن يعترف أن عملية توفير الملجأ قد نتج عنها إنخفاض كبير في العنف وتراجع في تهديد وقوع تطهير عرقي في المستقبل. ويسرني أن أتحدث عن عدم وجود أية إتهامات يمكن تصديقها عن إستغلال جنسي من قبل قوات عملية توفير الملجأ. ويمكنني أن أؤكد لكم أننا لن نتخلى عن شعب بلادكم إلى أن تكون حكومة آليكانتو فاعلةً، وتكون راغبةً في حمايتهم وقادرةً على ذلك. كما أننا لن نعرّض مصادرنا الإستخبارية للخطر بكشف الطرق التي علمنا من خلالها بجديّة الموقف.

إلا أنني أنظر، مع ذلك، بعين الرضا إلى إقتراحكم بإحالة هذه الموضوع إلى محكمة العدل الدولية للحكم فيه. إننا في راڤيسيا نثق بصحة موقفنا القانوني والأخلاقي، ونوافق على تقديم القضية بشكلٍ مشترك إلى المحكمة، وندعو وزير خارجيتكم للإتصال بوزير خارجيتنا لتحديد الوسائل التي تمكِّن من الوصول إلى حلٍ سلميٍّ لنـزاعنا.

52- بعد مفاوضاتٍ ثنائية، سلّمت آليكانتو و راڤيسيا طلباً خطّياً إلى دائرة التسجيل في المحكمة بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2008، مع هذه القضية. وقد تعهّد الطرفان بالإلتزام بنتائج هذه الدعوى القضائية.

53- إن كلا البلدين هما عضوان في الأمم المتحدة، وطرفان في إتفاقية ڤيينا حول قانون المعاهدات Vienna Convention on the Law of Treaties ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights (ما عدا البروتوكول الإختياري الثاني)، وإتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل United Nations Convention on the Rights of the Child. وكلا البلدان طرفان في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري Convention on Elimination of All Forms of Racial Discrimination، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة Convention on Elimination of All Forms of Discrimination Against Women-CEDAW، رغم أن آليكانتو قد أبلغت الأمين العام لدى تسليمها وثيقة التصديق على إتفاقية سيداو في حزيران/يونيو 2006، من خلال إضافة هذا الإعلان: "تحتفظ دولة آليكانتو بالحق في تفسير إلتزاماتها تجاه هذه المعاهدة بما يتوافق مع تعاليم الدين التالونّي، والكانون على وجه الخصوص". وإن آليكانتو وراڤيسيا ليستا أطرافاً في أية معاهدة ذات صلة سواءً كانت ثنائيةً أو متعددة الأطراف. كما أن آليكانتو وراڤيسيا لم تكونا عضوتين في مجلس الأمن في أي وقتٍ متعلقٍ بهذه القضية.

54- إن المدعية، آليكانتو، تطلب من المحكمة الحكم بما يلي:

أ. إعلان أن إحتلال أراضٍ آليكانتية من قبل القوات المسلحة الراڤيسية منذ 1 آب/أغسطس 2008 كان ولا يزال إنتهاكاً للقانون الدولي، وإصدار أمر لراڤيسيا بسحب عسكرييها من آليكانتو فوراً؛

ب. مطالبة راڤيسيا بتقديم الأدلة الإستخبارية التي تم تسليمها إلى الأمين العام، وفي حال رفضها ذلك، يتم حرمان راڤيسيا من حق الإعتماد على تلك المعلومات الإستخبارية بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر في دعم قانونية عملية توفير الملجأ أمام القانون الدولي، أو -كبديلٍ عن ذلك-، إعلان إمكانية تسليم المعلومات الإستخبارية من قبل مجلس الأمن بشكلٍ قانوني إلى آليكانتو؛

ج. تعريف أعمال الجنود الراڤيسيين في معسكر تارا، وبضمنها البث الإذاعي العدائي والإستغلال الجنسي للأطفال الآليكانتيين، على أنها إنتهاكاتٌ للقانون الدولي ولسيادة آليكانتو ووحدتها الثقافية والدينية،

ونسْب تلك الأعمال إلى راڤيسيا، وإصدار أمر للمدعى عليها بدفع تعويضاتٍ في مقابل الضرر الذي لحق بالنسيج الإجتماعي في آليكانتو؛ و

د. إصدار أمر لراڤيسيا بتسليم الهارب بيكاردو دوناتي إلى آليكانتو ليتم تنفيذ الحكم العادل فيه.

55- إن المدعى عليها، راڤيسيا، تطلب من المحكمة الحكم بما يلي:

أ. إعلان أن وجود القوات العسكرية الراڤيسية في آليكانتو كان ولا يزال مبـرَّراً وفق أحكام القانون الدولي؛

ب. عدم مطالبة راڤيسيا بتقديم أدلتها الإستخبارية، أو -كبديلٍ عن ذلك-، عدم منح آليكانتو أي فوائد من الأدلة إذا ما إستمرت راڤيسيا في حجب المعلومات الإستخبارية، وإعلان أنه من غير الممكن للأمين العام أن يسلّم تلك المعلومات بشكلٍ قانوني إلى آليكانتو؛

ج. أن تصل إلى إستنتاج أن أعمال راڤيسيا في معسكر تارا كانت في جميع الأوقات قانونيةً تماماً، وأن راڤيسيا لا تتحمل بأي حالٍ من الأحوال أية مسؤوليةٍ عن أي أذىً ربما يكون قد إرتُكب في إطار خدمة الأمم المتحدة، وبعدم وجود أية أضرار تدعي آليكانتو أنها قابلة للتعويض؛ و

د. تأكيد عدم الحاجة إلى إعادة المواطن الآليكانتي بيكاردو دوناتي إلى آليكانتو، حيث سيتم تنفيذ حكم الإعدام بحقه وهو إنتهاك للقانون الدولي.

الملحق 1

S/RES/5440 (2005)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن الدولي

القرار 5440 (2005)

تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في إجتماعه المرقم 6001، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2005

إن مجلس الأمن،

إذ يأخذ عِلماً بالنـزاع الناشئ بين آليكانتو و نيو بينـّو في الهضبة الروشيانية، ويرحـّب بالتقارير عن توقف العنف،

وإذ يؤكد على دعمه الكامل لوقف إطلاق النار وعملية التوصل إلى إتفاق سلام، ويدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بإلتزاماتها كاملةً، ويؤكد للأطراف عزم المجلس على دعم جهودهم للقيام بذلك،

وإذ يعيد تأكيد إلتزامه القوي تجاه سيادة، ووحدة، وإستقلال، وسلامة أراضي آليكانتو و نيو بينـّو، ويعبّر عن تصميمه على العمل مع حكومتَي آليكانتو و نيو بينـّو نحو إستعادة السِّلم والأمن،

وإذ يُلاحظ في هذا السياق موافقة آليكانتو على إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الجانب الآليكانتي من الهضبة الروشيانية،

وإذ يُدرك أن الحفاظ على وقف إطلاق النار والتوصل إلى إتفاق سلام في الهضبة الروشيانية سيكون صعب المنال دون مساعدة المجتمع الدولي، ويؤكِّد على أهمية تعاون جميع الدول ذات العلاقة، وخصوصاً دول المنطقة، من أجل تحقيق ذلك، وأن تنسق الأمم المتحدة تلك الجهود،

وإذ يلاحِظ أن الإستقرار في الهضبة الروشيانية لا يزال هشاً، وإذ يبيّن أن الموقف يشكِّل تهديداً للسِّلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتحرك إستناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. يقرر، ولمدة ستة أشهرٍ مبدئياً إعتباراً من 1 شباط/فبراير 2006، مع نيّة التجديد لفترات يبلغ أمدها ستة أشهر في كل مرة عند الحاجة، إصدار تخويلٍ بنشر قوات عملية حفظ السلام في آليكانتو، وتُعرف بإسم بعثة الأمم المتحدة المشرفة على الهضبة الروشيانية والهينترلاند (اليونمورف)، بموجب التفويض المنصوص عليه في الفقرة 4 أدناه، لدعم وتنفيذ الجهود التي تعهدت بها آليكانتو و نيو بينـّو لإستعادة السِّلم والأمن الدوليين،

2. يقرر أن يتم ترؤس اليونمورف من قبل ممثل خاص للأمين العام، وسيقوم بصفته قائداً للقوات بإدارة عمليات اليونمورف وتنسيق جميع نشاطات الأمم المتحدة في آليكانتو؛

3. يقرر أيضاً أن تتكون اليونمورف من 2000 عنصر عسكري كحدٍّ أقصى، بضمنهم 200 مراقب و 200 ضابط موظف، وما يصل إلى 100 عنصر شرطة مدني؛

4. يفوّض اليونمورف لإستخدام جميع الوسائل الضرورية للقيام بمهمتها في المناطق التي تنتشر فيها وحداتها المسلحة، وفق تنسيقٍ مناسب مع المنظمات الإنسانية والتنموية:

   - لضمان إحترام إتفاق وقف إطلاق النار، من خلال مراقبة تطبيقه والتحقيق في إنتهاكاته،

   - للقيام بنـزع سلاح وتسريح الجماعات المسلحة المختلفة،

   - التأكد من تقليص وإزالة قوات نيو بينـّو من الجانب الآليكانتي من الهضبة الروشيانية،

   - مراقبة الحدود بين آليكانتو و نيو بينـّو، ويتضمن ذلك –بقدرِ ما يمكن-، مراقبة الحركة غير القانونية للأسلحة عبر الحدود من آليكانتو إلى نيو بينـّو،

   - المساهمة في تأسيس الظروف الأمنية الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية،

   - المساهمة في الإكتمال الناجح لعملية السلام،

- حماية المدنيين الذين هم تحت تهديدٍ وشيكٍ أو عنفٍ جسدي، دون أن يكون ذلك حكماً مسبقاً تجاه مسؤولية الحكومة الآليكانتية، و

- ضمان حماية عناصر الأمم المتحدة، ومواقعها، وتجهيزاتها، ومعداتها؛

5. يُطالب آليكانتو بإتمام إتفاقية لتحديد وضع القوات لليونمورف مع الأمين العام خلال 30 يوماً من تبني هذا القرار، ويلاحظ أنه وإلى حين إتمام مثل هذه الإتفاقية، فإن نموذج إتفاقية تحديد وضع القوات لعمليات حفظ السلام في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990 سيطبق بشكلٍ مؤقت؛

6. يؤكّد على الحاجة إلى وجود قدرة إعلامية عامة فاعلة تحت تصرف اليونمورف، ويتضمن ذلك مواقع بثٍّ إذاعي على المستويين المحلي والوطني، لزيادة فهم عملية السلام ودور اليونمورف لدى الأطراف المعنية، ولنشر المعلومات حول الوضع الأمني في المنطقة، ولتشجيع التقدم والتنمية لدى الجماعات المتعددة في آليكانتو؛

7. يطلب من الأمين العام أن يُبلغ المجلس بشكل دوري بأية تطورات في الموقف في الهضبة الروشيانية؛ و

8. يُقرر أن يبقى متابعاً للقضية بشكلٍ فعال؛

الملحق 2

S/RES/6620 (2008)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن الدولي

القرار 6620 (2008)

تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في إجتماعه المرقم 7000، في 10 تموز/يوليو 2008

إن مجلس الأمن،

إذ يلاحظ توقف القتال بين آليكانتو و نيو بينـّو وأنه قد إحراز تقدّم كبيرٍ في إستعادة السِّلم والأمن في الهضبة الروشيانية،

وإذ يستذكر قرارته 5440 في 8 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 6590 في 19 شباط/فبراير 2008،

وإذ يُثني على المساهمة القيّمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المشرفة على الهضبة الروشيانية والهينترلاند من أجل إستعادة السِّلم والأمن،

وإذ يؤكد إلتزام جميع الدول الأعضاء بإحترام السيادة، والإستقلال السياسي، وسلامة أراضي كلٍّ من آليكانتو و نيو بينـّو،

وإذ يُعرب عن قلقه العميق لوجود تقارير مؤكدة عن أعمال عنفٍ جديدة، بضمنها مناطق يسكنها الداسو مؤخراً، مما أدى إلى تدفقٍ واسع النطاق للاجئين نحو الحدود الدولية الخطيرة بين آليكانتو و نيو بينـّو،

وإذ يشعر بالإنزعاج الكبير من العنف المستمر، والتهديد المتمثل بالمعاناة الإنسانية الواسعة النطاق والوشيكة الحدوث، ويشدد على الحاجة لمنعها من الحدوث،

وإذ يؤكد أن الوضع الذي لم يتم التوصل فيه إلى حلٍّ في آليكانتو يشكل تهديداً مستمراً للسِّلم والأمن في المنطقة،

1. يذكّر آليكانتو بأن عليها مسؤوليةً أساسية في أن تبسط الأمن داخل حدودها،

2. يحثّ آليكانتو على إتخاذ خطواتٍ فورية لتحسين الوضع الإنساني في الهضبة الروشيانية ولتجنب المزيد من المعاناة الواسعة النطاق؛

3. يشدد على الحاجة العاجلة لأن تدخل قيادات الجماعات المختلفة في آليكانتو فوراً في حوارٍ بنّاء لوضع جدولٍ زمني يُفضي إلى نهايةٍ للأعمال العدائية وحلٍّ سياسي من خلال المفاوضات يعترف بحقوق الإنسان لجميع المواطنين الآليكانتيين ويحترمها؛

4. يصرّ على أن تسمح آليكانتو للمنظمات الدولية الإنسانية بالوصول إلى جميع الذين يحتاجون المساعدة؛

5. يذكّر جميع الدول الأعضاء أن الإضطرابات في آليكانتو تستمر في تقويض إستقرار المنطقة، وأنَّ كل دولةٍ من الدول الأعضاء يجب عليها أن تظل يقظةً ومستعدةً لتوفير المساعدة الإنسانية ودعم بيئة السِّلم والأمن؛

6. يطلب من الأمين العام أن يستمر في إطلاع مجلس الأمن على الوضع في أليكانتو عن كثب، ويُعرب عن إستعداده، إذا ما تدهور الموقف أكثر، لإتخاذ إجراءاتٍ اخرى؛ و

7. يُقرر أن يبقى متابعاً للقضية بشكلٍ فعال؛

الملحق 3

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة

التابع لقراري مجلس الأمن الدولي المرقمين 5440 و 6620

التاريخ: 23 تموز/يوليو 2008

الأحداث في آليكانتو

1. في آذار/مارس 2008، تصاعد التوتر بين السكان الداسو والزاڤابي في آليكانتو. ويبدو أن التوتر قد اثير بسبب جهود الحكومة التي يهيمن عليها الزاڤابي لإدخال المعتقدات الدينية التقليدية للشعب الزاڤابي إلى القوانين المحلية والوطنية لآليكانتو، الأمر الذي واجه معارضةً واضحةً بين الداسو.

2. في بادئ الأمر، كانت أعمال العنف متقطعةً ومحصورةً بعددٍ قليلٍ من الضحايا ومنطقةٍ جغرافيةٍ صغيرة. وعلى كل حال، إستمرت الإصلاحات التشريعية، فتفاقم العنف وأصبح أسوأ، حيث إنتشر من بضعة مدن ليشمل جميع مناطق آليكانتو، وتزايدت أعداد الضحايا بشكلٍ تصاعدي.

3. في 7 تموز/يوليو 2008، إغتيل رئيس وزراء آليكانتو، وهو زاڤابي، من قبل منفِّذٍ واحدٍ على ما يبدو.

4. سببت هذه الحادثة المأساوية وردّ الحكومة عليها سيلاً من أعمال العنف، وخصوصاً في الإقليم الشمالي الشرقي والإقليم الشمالي الغربي في آليكانتو، مع وقوع أكبر عدد من الخسائر في مدينة ميلاثا. وقد غادرت أعداد كبيرة من الداسو منازلهم في الإقليم الشمالي الشرقي ولجأوا إلى نيو بينّو.

5. سلّمت الرئيسة الراڤيسية إلى الأمين العام تقارير إستخبارية راڤيسية تفيد أن هناك "تهديداً حقيقياً ووشيكاً بوقوع تطهير عرقي" في آليكانتو. وإستناداً إلى هذا التقرير، فقد تم رصد شحناتٍ كبيرة من الأسلحة وهي تُسلَّم إلى معاقل ستراتيجية معروفة لمجاميع مسلحة مختلفة. إضافةً إلى ذلك، فقد تم إعتراض إتصالاتٍ تشير إلى التوعُّد بهجومٍ منسق من قبل ميليشيات الزاڤابي ضد المدنيين الداسو. وعلى الرغم من أن مكتبي لم يتمكن من تأكيد هذه المعلومات الإستخبارية، إلا أنها تظهر وكأنها من الممكن الإعتماد عليها.

ملاحظات اليونمورف

6. معظم المعلومات التي تم جمعها لكتابة هذا التقرير جاءت من عناصر اليونمورف الموجودين على الأرض في آليكانتو. لقد عَمِل المخلصون من رجال ونساء اليونمورف بشجاعة وفي ظروفٍ خطرة، وأعربوا عن رغبتهم وتصميمهم على البقاء في مكانهم الحالي للمساعدة في إستعادة السِّلم والأمن في آليكانتو.

7. إن اللواء ليلى سكايلارك، الممثلة الخاصة وقائدة قوات اليونمورف، تمتلك مستوىً عالياً من الخبرة والمعرفة بتاريخ آليكانتو الإجتماعي، والثقافي، والسياسي. وبالنظر لخبرتها وموقعها على الأرض، فإنها مؤهلةٌ بشكلٍ فريد لتقييم خطورة الموقف. ووفق اللواء سكايلارك، فإن العنف بين المجموعات يبدو في تصاعد.

جهود الحكومة الآليكانتية

8. إن الإجراء الوحيد الذي قامت به الحكومة لقمع أعمال العنف على ما يبدو، هو إعلان الأحكام العرفية في الإقليم الشمالي الشرقي والإقليم الشمالي الغربي. ومع كون هذا الإجراء غير كافٍ لإستعادة السِّلم، فإنه قد زاد من رداءة الموقف على ما يبدو.

9. قام الأمين العام بعدة محاولات لفتح حوار مع الحكومة الآليكانتية للمساعدة في تطبيق قرار مجلس الأمن المرقم 6620، إلا أن جميع الجهود باءت بالفشل. إذ أن الحكومة الآليكانتية لم تستجب.

الملاحظات

10. أستنتج مع الأسف أنَّه ما من إحتمالٍ لتراجع العنف في المستقبل القريب وفي غياب التدخّل. بل على العكس من ذلك، إذ أنني أستنتج أن هناك إحتمالاً لتزايد العنف. وعلى ضوء الأدلة الدقيقة التي قدمها التقرير الإستخباري الرافيسي البالغ السريّة، إضافةً إلى ملاحظات الممثلة الخاصة وقائدة عمليات اليونمورف، المعلومات المقدَّمة من مصادرنا في ساحة العمليات، فإنني مقتنع وبدرجةٍ كبيرة من اليقين أنَّ حملةً من العنف المنظَّم ضد المدنيين الداسو هي في طور التخطيط.

11. إن الموقف في آليكانتو يظل غير مستقرٍ وغير آمن. فالميليشيات المسلحة والعناصر الهدّامة الاخرى تعمل بحريـّةٍ في الإقليم الشمالي الشرقي، ويبدو أن إنعدام القانون سينتشر في الإقليم الشمالي الغربي.

12. هناك مجموعة من العوامل التي تجعل التوصل إلى نتيجةٍ لتقييم الوضع الإنساني في آليكانتو امراً مستحيلاً. ومع ذلك، فإن التقارير تشير إلى أن آلاف المدنيين الداسو قد تم تهجيرهم. وقد توجه هؤلاء باحثين عن ملاذٍ في نيو بينـّو، مضطرين إلى إجتياز جبالٍ خطرة قرب الحدود بين البلدين. وعند أخذ عنصري القتال والأراضي الوعرة بنظر الإعتبار، فإنه من المؤكد أن إحتياجات هؤلاء من المساعدات الغذائية والطبية سوف لن تتم تلبيتها. إنه من الضروري أن يتم الإهتمام بالإحتياجات الإنسانية الأساسية لهؤلاء المواطنين بأسرع ما يمكن.

13. وفي موضوعٍ ذي صلة، فإنه من الواجب عليَّ إبلاغكم أن الأمانة العامة للعائلة الراقيسية للدول المتحالفة والعديد من المنظمات غير الحكومية قد طالبتني خلال الإسبوع الماضي بالتحرك لوضع حدٍّ للفوضى في آليكانتو ولمنع أعمال العنف من الإنتشار.

<u>التوصية</u>

14. وبينما توجد فرص تحقيق سلامٍ دائمٍ بالدرجة الأساس في أيدي الحكومة الآليكانتية والقادة السياسيين والعسكريين للمجاميع المتنازعة، فإن المجتمع الدولي لا يستطيع تجاهل الإشارات الدالة على فظائع وشيكة. لذا فإنني اوصي أن يتدارس مجلس الأمن إتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، مع إبداء إهتمامٍ خاص بالخيارين التاليين لإستعادة السِلم والأمن في آليكانتو، إضافةً إلى إرساء الظروف الآمنة لتوفير المساعدات الإنسانية، وخصوصاً للاجئين الداسو:

أ- تمديد تفويض اليونمورف لستة أشهرٍ اخرى، مع التوسعة الضرورية لمجال عملها؛ أو

ب- تفويض سلطات الفصل السابع إلى عملية متعددة الأطراف، يتم بموجبها تفويض العائلة الراقيسية للدول المتحالفة لتنفيذ تلك العملية.

15. أعبّر عن تعاطفي العميق مع عوائل الداسو والزاقـابي الذين فقدوا أشخاصاً ومنازل في هذه الأوقات الحزينة التي تمر على بلدهم. كما أعبّر عن ثنائي البالغ على أفراد اليونمورف، وخصوصاً ممثلتي الخاصة وقائدة القوات، اللواء سكايلارك، وعلى التفاني والشجاعة ونكران الذات الذي قدموه بإخلاصٍ من أجل أهداف الأمم المتحدة وسط ظروفٍ بالغة الخطورة.